بسم الله الرحمن الرحيم

الدولة من أفواههم

-رد على المنظرين القاعدين عن الجهاد المرابطين بالتنظير على ثغور الصحوات-

الحمد لله الكبير المتعال، والصلاة والسلام على الضحوك القتّال، وعلى أهل بيته الطيّبين الأطهار ؛ وبعد:

تكلّم "الحكماء" و"المنظرون" و"الكبراء" وطعنوا في الدولة الإسلامية واستهزؤوا بمشروعها وسمّوها "تنظيما" و"فصيلا" و"فرعا لتنظيم" زعموا... ولا يزالون ينظّرون بإرجافهم -كما اعتدنا منهم- للتخذيل والمخالفة والعصيان والبغي بل واستحلال دماء الموحّدين حتّى جرّؤوا العلمانيين والسلوليين عليهم وعلى نسائهم وأطفالهم، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ومن آخر هذا الهوس والسفسطة ما أخرجه المقدسي من كلام دالّ على حقده وحسده وكبره وإعجابه برأيه واتباعه لهواه، فجعل من نفسه الذليل في سجن الطاغوت حَكَما على دولة بسطت سلطانها على العراق والشام، وأخرج ما في قلبه من الأسقام، ولعل بيانه من بركات الدولة الفاضحة، فقد -والله- فضحت المنافقين والمرجفين والذين في قلوبهم مرض كما فعلت سلفها دولة المجدّد محمد بن عبد الوهّاب رحمه الله في نجد والحجاز وما حولها.

ولن أردّ بالتفصيل على سفسطات المقدسي التي خرجت من قارورة الجهل حين حصر الإمارة -بلازم أقواله- في حرب العصابات أو الخلافة الكبرى على مذهب الجويهل أبي عبد الله الشامي، وبذلك أبطل كل دولة لم تخضع لها جميع بلاد المسلمين! وجهل إطلاقات الأئمة في أحكام البيعة لإمام الدولة متناسيا كلمات أمير المؤمنين أبي عمر البغدادي ووزير حربه أبي حمزة المهاجر رحمهما الله في وجوب البيعة ومعصية المتخلّف عنها إن كان داخل أماكن تمكينها، وادّعى أن "شرعيّي" الدولة اعترفوا بوجود "خوارج" في صفوفها! وكأنّ الذي يكفّر الدولة بدعوى أنها مخترقة من قبل رافضة إيران وحزب البعث العراقي (وبعضهم أعداء بعض!) دون دليل لم ينتهج نهج الخوارج في التكفير! ومن أقبح ما فعله المتاجرة بجهاد

الإمام الزرقاوي رحمه الله رغم انقطاع سنده بـ"مناصحته" و"وقفاته" و"مقابلته"، واتصال سند الدولة بالإمام، فأعضاء مجلس شوراها هم ممن صحبوا أبا مصعب في الجهاد لا في "تجربة قيادة مجموعة صغيرة في السجن لا يجوز أن تنتقل بسطحيتها وسذاجتها" [من كلام المقدسي في مقالة "الزرقاوي: آمال وآلام"!].

فسألقم المنظّر أحجارا إن شاء الله، ولن أكثر حتى لا تصير صخور الشام أوزانها بالدنانير...

وقبل ذلك، اعلم أخي القارئ رحمك الله، أنّ كثيرا ممن يُشار إليهم بالبنان من المنظّرين سيكونون من أتباع الدجّال عند خروجه لا محالة! فإن فتنته من جنس فتنة الأئمّة المضلّين والمنافقين عليمي اللسان، قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: (غير الدجّال، أخوف على أمّتي من الدجّال الأئمة المضلّون) [رواه الإمام أحمد عن أبي ذر رضي الله عنه]، وقال صلّى الله عليه وسلّم: (إن أخوف ما أخاف عليكم بعدي كل منافق عليم اللسان) [رواه الطبراني في "الكبير" عن عمران بن حصين رضي الله عنه].

وفتنة الدجّال من جنس فتنة سحرة فرعون وسجع الكهّان، ومن جنس دعايات وتشويه السرورية والجامية والجزيرة والعربية، لكنّ فتنة الدجّال أشدّ وأشدّ وأشدّ! فإذا كان المرء لا يميّز الدولة التي تدعو إليها جبهة ميثاق الشرف الثوري من دولة الموحّدين في العراق والشام، ويصدّق إعلام وشيوخ آل سلول غير الرسميين، ويكذّب أصحاب الزرقاوي وورثته، ويعادي الموحّدين ويظاهر أشباه المفلسين عليهم... فلن يعرف الفرق بين المهدي والسُفياني، ولا الفرق بين المسيح والدجال...

ثمّ إنّ حقيقة هذه العصابات السلولية والإخوانية والإجرامية –أولياء الجولاني– لا تختلف عن واقع مانعي الزكاة الذين قاتلهم الصدّيق، والعبيديين والتتار والأتراك الذين كفّرهم العلماء وأوجبوا جهادهم بالسيف، فإن جلّها طوائف ممتنعة بشوكة عن تحكيم الشريعة بتأويلات باطلة كدعواهم أن الشريعة لا تُقام مع الحرب محرّفين مسألة: "لا تقام الحدود في دار الحرب"، أو أن المصلحة والمفسدة والسياسة والكياسة في الدعوة إلى الدساتير والقوانين وصناديق الاقتراع من أجل استلام الدعم الصليبي، أو أن آل سلول إخوانهم وأصدقاؤهم وداعموهم وشيوخ آل سلول هم مراجعهم الدينية في السلم والحرب...

وإذا تكلّم قادة هذه الفصائل بالكفر البواح، بحث المنظّرون عن معاذير لهم نيابة عنهم وجعلوها موانع من تكفيرهم وتكفير من ظاهرهم على الموحّدين، فجعلوا ألف ألف شبهة ليحموا زهران علوش وأبا عيسى

الشيخ من سهام الموحّدين، ولو خرج الدجّال غدا وادّعى النبوة ثم الألوهية والربوبية، لبدّع هؤلاء من كفّر الدجّال، ولبحثوا عن موانع من تكفيره كما يفعلون الآن مع مرسي وهنيّة والحموي وعلوش، ولأجازوا القتال تحت إمرته لدفع الصائل من الخوارج! ولربما أوجبوا عصيان المهدي لأنّه لم يشاور جميع "الأمّة" قبل أن يُبايعه الغرباء في المسجد الحرام...

وهذا للتمعّن، والله أعلم بمآل أعيانهم... أسأل الله ألاّ يبتلينا كما ابتلاهم.

وأمّا أخزى سفسطات المقدسي، فهي تسمية الدولة الإسلامية بـ"تنظيم الدولة" (قالها أكثر من عشر مرات في بيانه)، وتسمية أولياء الجبهة السلولية وجيش المنافقين بـ"جبهة النصرة"، وكأنه يستطيع أن يغيّر المسمّيات والحقائق بتغيير أسمائها، فلم يعترف بالدولة الممكّنة القائمة الثابتة أركانها الباقية إن شاء الله جلّ في علاه، رغم وضوح هذا الأمر واقعا، في حين أن "مفكّري" الصلبان والهياكل من النصارى واليهود يدرسون واقع الدولة ليبحثوا عن "أفضل" طريقة لمقاومة توسّعها، فهي تهدّد –بمجرد وجودها– دويلات اليهود والمرتدّين.

ومن هذه الدراسات مقالة كتبها الصليبيّان دغلس أوليفانت وبراين فيشمان (أظنّ الثاني من أصل يهودي)، ويعمل كلاهما في مؤسسات حكومية واستشارية صليبية تبحث قضايا "الإرهاب" و"السياسة الخارجية" و"الأمن القومي" و"الأمن الدولي".

قالا في مقالة عنوانها: "حال الجهاد: حقيقة الدولة الإسلامية في العراق والشام" بتاريخ 21 أيّار (مايو) 2014:

"من محنة الحرب الأهلية السورية والارتباك في مناطق العراق السنّية يبزغ أمر جديد، **الدولة الإسلامية في العراق والشام لم تعد دولة بالاسم فقط** –وإن كانت غير قانونية– إلا **أنها أصبحت حقيقة مادية على الأرض**، ورغم عدم اعتراف المجتمع الدولي بها، **استطاعت الدولة الإسلامية أن تحفر –بحكم الأمر الواقع– دولة في الأراضي الحدودية بين سوريا والعراق؛ يمتدّ نفوذها طولا من الرقة في سوريا إلى الفلوجة في العراق –مع غيرها من مناطق التمكين المتقطعة المعزولة في العراق والشام– وفيها يسيطر هذا الحليف السابق للقاعدة على الأرض، وتقدّم الدولة الخدمات**، وتنشر العدل بتعريف

فضفاض، وتملك جيشا بكل تأكيد، وترفع راية خاصّة بها؛ وتعاملت الولايات المتّحدة مع هذه **الحقيقة** بشكل غير حاسم، [...] ولكن **حقيقة دولة جهادية واقعية** وضعٌ لا يمكن أن يُطاق لفترة طويلة، هذا التطوّر للدولة الإسلامية مثير للانتباه".

ثم قالا في مقارنة بين تمكين الدولة في 2006 وتمكينها الآن: "عندما نسير إلى العام 2014 نرى أن الدولة الإسلامية في العراق والشام –المتحدّرة من دولة العراق الإسلامية– قد أخذت شكلا مختلفا كثيرا؛ ودون أن تتنازل عن مبادئ تأسيسها، **تسيطر الدولة على مناطق واسعة شاسعة، ويبدو أنها أقدر وبشدّة من حالها سابقا على حماية أراضيها**؛ وتفوّقت الدولة الإسلامية في سوريا أشدّ ما يكون على الطائفة التي تنافسها –جبهة النصرة– الفرع الرسمي للقاعدة والمتحالف مع الجيش السوري الحر".

ثم قالا: "والفرق الأساسي الأهم بين دولة العراق الإسلامية والدولة الإسلامية في العراق والشام هو شدّة القوة؛ **الدولة الإسلامية في العراق والشام لها جيش حقيقي [...] ولجيشها قدرة أقوى وأشدّ فعالية لتحمي مناطق نفوذها في العراق والشام وتتوسع خارجها**؛ وقبل حملتها الظاهرة على الأنبار في العراق، كانت الدولة تقاتل قوات نظام الأسد في سوريا وأنصارهم من حزب الله وفيلق القدس، ومن الواضح جدّا في التكتيكات المتطوّرة المستعملة ضد قوات الأمن العراقي هذا العام، أن الدولة الإسلامية تعلّمت كثيرا من هذه الحرب التقليدية في المدن –المبعثرة– في سوريا.

[...] ومن ملاجئهم **داخل دولتهم الواقعية**، يستطيع كوادر الدولة الاستمرار في تجنيد المتطوعين المتحمّسين للغاية وتدريبهم وتسليحهم لقتال نظام الأسد البعثي في سوريا والحكومة ذات الأغلبية الشيعية في العراق".

ثم قالا: "وعلاوة على مصالح أمريكا في العراق، هناك ثلاثة أمور أخرى أنتجتها **الدولة الواقعية:** الدولة الإسلامية في العراق والشام.

أولا: توسّع الدولة الإسلامية في العراق والشام ورفضها لقيادة القاعدة المركزية يمثّلا تطورا جديدا في التطرّف الجهادي".

ثم ذكرا تبرّؤ القاعدة من الدولة وقالا بعدها: "لكن لعل ذلك كان أيضا **لعملها كدولة ذات سيادة كما صارت بحكم الأمر الواقع.**

ثانيا، **وجود الدولة الإسلامية في العراق والشام كدولة في الواقع** يقدّم تحدّياً كبيرا باعتبارها ملجأ لإرهابيين معهم طموحات عالمية؛ وفي حين أن الدولة الإسلامية تركّز على التهديدات المباشرة والمحلية لها حاليا، إلا أنها لم تخف طموحاتها الطويلة المدى لضرب أمريكا وأوروبا؛ لقد ضربت سلفها [دولة العراق الإسلامية] خارج العراق أكثر مما يُعترف به؛ ويُقال أن للدولة الإسلامية مئات العناصر الحاملين لجوازات سفر أوروبية كأبناء وأحفاد المهاجرين من الدول الإسلامية إلى أوروبا، وأيضا أوروبيين أصليين أسلموا، [...] وصنعت الدولة الإسلامية جيشا ذا جنسيات مختلفة، يكاد يكون جحفلا أجنبيا لحماية مناطقها، وهؤلاء الكوادر المدرّبون العقائديون المرتبطون بعضهم ببعض المجهّزون المموّلون، لا شك أنهم سيكونون تحدّياً لأجهزة الأمن العربية والغربية في السنوات القادمة، وبشكل أكبر ما لم يُعالج أمرهم في المستقبل القريب.

أخيرا: هذه **الحقيقة** الجديدة تقدّم تحدّياً أكبر من مجرد مشكلة مكافحة إرهاب، الدولة الإسلامية ما عادت خلايا صغيرة يمكن القضاء عليها بصواريخ أو مجموعات صغيرة من الكوماندوس، **هي الآن –وإن كانت ناشئة وغير معترف بها– دولة فعّالة أقرب إلى هيكلة وقوة طالبان في أواخر التسعينات لا كهيكلة القاعدة**؛ فإن لم تسقط الدولة الإسلامية بنفسها –وهو الدأب المعروف في الوسط الجهادي، ويبدوا هذا الأمر على نحو متزايد بعيد الاحتمال– فسيتطلب القضاء عليها قتال برّيّ ضخم من قبل جهة ما مع الدعم الجويّ؛ وهذه النتيجة تترجّح على نحو متزايد مع دخول الأموال والمتطوّعين إلى الدولة الإسلامية، رغم نزاعها مع القاعدة ومقاتلين آخرين في سوريا.

[...] فالدولة الإسلامية تقدم خطرا واضحا وحاضرا للمصالح الأمريكية والأوروبية، وليس لهذه الجماعة ملجأ في داخل دولة، **بل هي دولة في الواقع وملجأ بذاتها**. وعلى نحو مثير للجدل، الدولة الإسلامية تقدّم حاضنة أشد فاعلية للإرهاب العالمي من أفغانستان قبل 11 أيلول"؛ انتهى كلام الكاتبين.

كلامهما يدلّ –وللأسف– على أنهما يعرفان واقع العراق والشام أكثر من المقدسي وأمثاله من المنظّرين والحكماء والكبراء المزعومين، أو أن المقدسي ومن معه قد عموا بالحسد والحقد والكبر حتى كادوا لا يرون إلا ما يرى الهوى السفسطائي.

قال الراغب الأصفهاني:

"قيل: من شكّ في المشاهدات فليس بتامّ العقل؛ قال المتنبي:

وليس يصحّ في الأفهام شيء ... إذا احتاج النّهار إلى دليلِ

حكى المتكلّمون أنّ جماعة يلقّبون السوفسطائية، يقولون: لا نعرف لشيء حقيقة، ويقولون لمّا كان أحدنا يرى الشيء في رقدته فيتصوّر له بصورة ما يشاهده في يقظته، ونرى الصورة في الماء ثم لا حقيقة لها، لم يمتنع أن لا يكون لما نعاينه ونشاهده حقيقة" [محاضرات الأدباء].

فالدولة الإسلامية دولة قائمة رغم أنف الحاقد الحاسد، بل لقد رسم أعداؤها خريطتها الآنية ويجدّدونها كلما توسّعت ليقينهم في قيامها ووجودها، ولأنّهم يخططون من أجل حربها، لكن أعمى الله عيون المنظّرين.

وطالما جعل المقدسي نفسه في خندق واحد مع قذافي الشام المشمشيّ "أبي مارية مصعب الغريب المهاجر القحطاني الهراري"، الذي لا يزال يردّد أنّه على منهج عطية الله الليبي رحمه الله (وكأن الحق محصور فيه!)، سأنهي هذه المقالة بكلام لعطية الله رحمه الله حول مسألتين في السياسة الشرعية، يردّ فيه على الهراري وأبي عبد الله الشامي وغيرهم من الرويبضات، شيوخ أبي قتادة الفلسطيني الكبار!

سُئل الشيخ: "هل تتصور أن هذا التعارض أو الاختلاف في خطط ومناهج الجماعات المختلفة لانتشال العالم الإسلامي من وضعه الحالي قد يدفع إخوة الأمس للتصادم من أجل الإمساك بزمام القيادة وفرض كل لرؤيته ومخططه؟"

فأجاب رحمه الله: "[...] إن راية الجهاد لا بدّ أن تكون في أيدي أمينة، يمكن ائتمانها على الجهاد، أناس من أهل الصدق ومتانة الديانة والتقوى وأهل العزائم والصبر، والحركة الإسلامية جرّبت وعانت وتراكمت عندها خبرات وتجارب، فهي ليست في مرحلة طفولة، بل هي بحمد الله بالغة راشدة سديدة شديدة، قد بلغت أشدها واستوت، وآتاها الله حظا من الحكمة طيبا والحمد لله رب العالمين.

[...] يوجَد أناسٌ يريدون أن يقودوا الجهاد والحركة الجهادية، وأن يمسكوا بزمام الأمور وتكون بأيديهم الراية، لكن ليس عندهم المؤهلات لذلك، والحركة الجهادية تعرف ذلك جيدا، وهي واعية بحمد الله وعيا كاملا بهذا الشأن، فلا يمكن أن تجاهد الحركة الجهادية وتبلي وتناضل وتكافح وتعاني وتقدّم التضحيات الجليلة ثم تسلّم الراية بسهولة لمن لا يُؤتمن عليها.

لا أتوقع أن الحركة الجهادية بعد هذا النضج والوعي والرقيّ والإنجاز تسلم زمامها إلى مَن يمكن ويُتوَقّعُ منه –بحسب ما يعطيه النظر في الأسباب والمسببات وما تعطيه التجارب والامتحانات– أن يرضى غداً أو بعد غدٍ بشيء من الفتات يُلقى له من العدوّ، ويرضى بأنصاف الحلول والتسويات!

[...] هناك أناس من داخل إطار ما يسمى المقاومة أو حتى إن سمّي جهاداً، طارئون وجُدد على الجهاد وعلى طريق الجهاد، وعلى فقه الجهاد وعلى منهج الجهاد يفتقدون إلى الرسوخ، ومتقلبون، ولم يوضعوا على المحك الحقيقي ولم تنجبهم الأيام الصِعاب، بل أنجبتهم ظروف وأحوال أشبه ما تكون ب "الاتفاقية"، وكل شيء بقدر الله تعالى، وُجدوا فيها ووجدوا أنفسهم فيها قيادات، هؤلاء كيف يمكن للحركة الجهادية أن تأتمنهم على الراية!

حق للجميع أن يجاهد ويساهم، لكن حق أيضا لأمثال هؤلاء أن يعرفوا قدر أنفسهم.

وهناك أناس من خارج المنظومة الجهادية أصلا، خارج عن كل ما يسمى جهاد وحتى مقاومة، ويريدون أيضا أن يقودوا الأمة ويقودوا الحركة الجهادية عن بُعدٍ ويفرضوا أنفسهم كقيادة لا يمكن تجاوزها، هذا أيضا غير مقبول ولا أتوقع أبداً أن تنخدع فيهم الحركة الجهادية بعد هذا الرُشد والحمد لله!

لنكن أكثر صراحةً ووضوحاً: حسب معرفتي المتواضعة: لن تقبل الحركة الجهادية اليوم بعد هذا الوعي والنضج وهذه التجارب وهذه المعاناة، أن تسلّم القيادة للإخوان المسلمين أو مَن قاربهم وشابههم، هذا واضح.

[...] ولن تقبل الحركة الجهادية أن تسلم القيادة لأناس أخلاط من الفكر الإخواني والبعثي والوطني والقومي وغيره، لم يُمحّصوا جيدا، ولم يحصل الوثوق بهم جيداً، بل عند بعض الامتحانات الصغيرة ظهر منهم الضعف والركاكة بل سقط بعضهم في امتحانات شهرية ونصفية!

[...] ولن تقبل الحركة الجهادية أن تسلم الراية لأناس يعيشون متنقلين بين أفخم الفنادق في دول الردّة مرضيّاً عنهم من حكومات تلك الدول، يعقدون المؤتمرات علنا عندهم، ويشاركون في اللقاءات والاجتماعات الطاغوتية ويُعانقون الطواغيت وأئمة المرتدين بالأحضان، ويقبّلونهم ويبشون في وجوههم بشاشة الأخ الودود، ويظهرون لهم المودة، ويُثنون عليهم وعلى جهودهم ويرجون فيهم الخيرَ، ويستنجدون بهم ويرونهم جزءاً من الحل، ويعتبرونهم إخوة!

[...] ولهذا لما قال الأمير أبو عمر البغدادي أمير المؤمنين في دولة العراق الإسلامية في أحد خطاباته "أمة الإسلام، لقد عزمنا ألا نكرر المأساة وأن لا تضيع الثمرة، فلا يلدغ المؤمن من جحر مرتين" اهـ، كان ينطلق من فهم ووعي الحركة الجهادية الأصيل.

[...] الراية أمانة عظيمة، لا يمكن أبداً بحالٍ من الأحوال أن تُعطى بسهولة لأي أحد" [لقاء مركز اليقين مع الشيخ عطية الله 1428هـ - باختصار].

وبعد هذا، هل من منهج "الكبار" مسالمة الإخوان المفلسين وأشباههم كجبهة ميثاق الشرف الثوري وجيش المنافقين في سبيل الائتلاف؟ وهل من منهج الكبار وضع أمانة الجهاد في أيدي من يسمّيهم بعض المهاجرين العراقيين كما أخبروني بـ"الزعاطيط" ومعناها الأصاغر الأغرار الفتّانين كـ"الزعطوط" المحيسني؟ وهل من منهج الكبار تسليم الأمر لمن يجلس في فنادق دول الردّة ليعانق الطواغيت كما يفعل الحموي وعلوش؟ وهل من منهج الكبار استشارة "شيوخ" خارج "المنظومة الجهادية" كيوسف الأحمد والطريفي؟

فهل نضجت الحركات الجهادية؟ أم خرفت بـ"حكمة الحكماء"؟

وقال الشيخ عطية الله رحمه الله: "نحن قد نوجب مبايعة تنظيم معيّن على أهل منطقة أو ناحية معيّنة، حتى لو لم يسمّ نفسه دولة ولا سلطاناً ولا حكومةً ولا إمارة ولا شيئا مما يقارب هذه الألقاب، بل يسمي نفسه تنظيما وجماعة، إذا توفّرت أسباب الإيجاب، وهذا قد قال به العلماء، وأفتوا بأنه عند شغور الزمان عن سلطان للمسلمين لو اجتمع أهل كل ناحية على مَن يقوم بأمرهم ويقودهم ويكون أميرا عليهم، **فإنه**

لو جاء آخر ينازعه فإنه يدخل في قول النبي صلّى الله عليه وسلّم: (من أتاكم وأمركم جميع على رجلٍ واحدٍ يريد أن يفرّق جماعتكم فاقتلوه) ونحوه، وهذا ذكره الشيخ ميارة رحمه الله من المالكية، وذكره غيره، وأشار إمام الحرمين في "الغياثي" إلى قريبٍ من هذا الرأي.

وبالتالي فنحن لا نمنع اعتبار الخارج عن الدولة خارجاً عن جماعة المسلمين ومفارقا للجماعة مستحقا لعقوبة المفارق للجماعة، حيث وجدت الظروف من القوة واستتباب الأمر للدولة ولا سيما مع وقوع الفساد من هذا المنفرد الخارج المفارق... إلخ، كما أشرنا إليه، وهذا متروك لرجال الدولة وقياداتها وأهل الحل والعقد فيها، هم يقدّرونه، والفتوى تنبني عليه.

وهذا حق وشرعٌ نعتقده، فلم الخوف من مثل هذه الأحكام وإبرازها، حتى صار البعض يهرب منها، ويحاول إنكارها أو التنصّل منها بأنواع التأويلات، ويظن أنه يريد أن ينزه الشريعة عن مثلها، سبحان **الله!**" [لقاء مركز اليقين مع الشيخ عطية الله 1428هـ - باختصار].

وأُبشّر المقدسي بأنه لو دخل سلطان الدولة ونشر مثل هذا البيان لما تردّد أي جندي من رعاياها في إحالته إلى محاكمها، ليكفّوه عن فتنته التي تحارب دولة الخلافة... وحينئذ، هل سيخضع المقدسي لمحكمة الدولة ذات السلطان الشرعي والواقعي، أم أنّه سيتأوّل لنفسه الخروج عن الجماعة كما هو دأب كل الفتّانين والمبتدعة في التاريخ.

وهذه دعوة مفتوحة للمقدسي (وأمثاله) لزيارة الدولة الإسلامية بعد أن يطلق الطاغوت سراحه قريبا كما سمعنا، وليحتسبها مرة واحدة في حياته هجرة في سبيل الله من دار الكفر إلى دولة إسلامية "ظالمة" كما يعتقدها.

كتبه

أبو ميسرة الشامي

غفر الله له